الأنباء
الاثنين 2 ابريل 2012

الرئيس أحمد السعدون مترئسا جانبا من احد الاجتماعات

الرئيس أحمد السعدون يتوسط عمار العجمي وفلاح الصواغ وشايع الشايع ود.عادل الدمخي ود.حمد المطر ومحمد الخليفة وأعضاء الوفد في لقطة تذكارية أثناء المؤتمر

رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله آل شيخ

دعا الاتحاد البرلماني لإرساء قواعد سلام ونظام أمن جماعي عالمي يرتكز على تعزيز الوئام بين الأديان والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة

السعدونِ أمام الاتحادِ البرلماني الـ 126: نطالب المجتمع الدولي بأن يتخذ موقفا موحدا ومتماسكا لحماية المدنيين وتحقيق مطالب الشعب السوري العادلة

قال رئيس مجلس الامة ورئيس الشعبة البرلمانية احمد السعدون ان على الاتحاد البرلماني الدولي ان يتخذ موقفا حازما وواضحا وصارما ازاء الانتهاكات غير الانسانية التي تقوم بها قوات الجيش السوري النظامية وغير النظامية واجهزته الامنية التي تواصل بعنف واصرار سياسة الارض المحروقة في المدن والقرى السورية الامر الذي ادى في الآونة الاخيرة الى تزايد اعداد الضحايا من الاطفال والنساء بسبب ما تقوم به السلطات السورية من انتهاكات مستمرة وممنهجة لحقوق الانسان داعيا الى ادانتها وشجبها.

واضاف في كلمة له امام المؤتمر البرلماني 126 ان علينا العمل على سرعة اتخاذ قرارات فورية وحاسمة لوضع حد لهذه الاعمال الوحشية وان يصدر هذا المجتمع البرلماني الدولي مناشدة لمجلس الامن الدولي بأن يتخذ موقفا موحدا ومتماسكا لحماية المدنيين وتحقيق مطالب الشعب السوري العادلة في الانتقال السلمي للسلطة من خلال اتخاذ قرار فوري يضع حدا للدمار البشري والمادي الذي يعاني منه الشعب السوري بجميع فئاته وهو ما تهدف اليه مبادرة جامعة الدول العربية والجهود التي تبذلها كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة.

وحيا السعدون مؤتمر اصدقاء سورية الذي بدا اعماله امس الاحد في اسطنبول ويهدف الى دعم الشعب السوري وانقاذه مما يتعرض له من ابادة مثمنا جهود تركيا حكومة وشعبا لاستضافتها هذا المؤتمر.

احمد السعدون

واضاف السعدون ان الدور المحوري والمهم الذي يقوم به البرلمانيون على الصعيد الوطني والجهود التي يبذلونها في اطار عمل المنظمات البرلمانية والاقليمية والدولية ومن خلال السعي الدؤوب لايجاد شراكة وتكامل في العمل بين الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لابد ان يسهم في الوصول الى قرارات دولية رشيدة وفعالة ازاء تلك الازمات والتحديات.

وأشار السعدون الى ان الهدف الذي يسعى اليه البرلمانيون هو العمل الدؤوب لكي يسود المجتمع الدولي الامن والسلام وان يكون مجتمعا يقوم على الحق والعدل تختفي فيه جميع مظاهر النزاعات المسلحة التي لاتزال قائمة في اكثر من مكان في العالم وهي نزاعات يقع الغالب منها في دول احوج ما تكون الى الامن والاستقرار لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقال السعدون اننا في الشرق الاوسط ينتابنا القلق جراء التصعيد الخطير الذي تشهده منطقتنا اذ لايزال العدوان الصهيوني مستمرا في قصف المنازل والاهداف المدنية في غزة وداخل الاراضي الفلسطينية المحتلة مشيرا الى ان قوات الاحتلال تمارس ابشع انواع الجرائم بحق الانسانية وهو ما يعتبر بحق ارهابا يرتكبه المحتل على مرأى ومسمع من العالم اجمع.

واضاف السعدون ان استمرار هذا العدوان يؤكد بوضوح فشل الجهود الاقليمية والدولية في وضع حد لهذا العدوان ومساءلة مرتكبيه ولعل آخر مظاهر هذا الفشل ما تلمسه من عدم جدية اعضاء الرباعية الدولية وعدم حيادية بعضهم وانحيازهم السافر الى جانب العدوان الصهيوني.

وأعرب السعدون عن امله في ان تكلل المساعي والجهود العربية القائمة حاليا لتحقيق المصالحة بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وان تؤدي هذه المساعي والجهود في القريب العاجل الى تشكيل حكومة توافق وطني قادرة على استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقيام دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. واوضح السعدون ان عالمنا اليوم بما يواجهه من ازمات وتحديات كبيرة متمثلة على وجه الخصوص في النزاعات المسلحة التي تهدد الاستقرار والسلم الدوليين الامر الذي يستدعي ارادة دولية صادقة وادارة قادرة على احداث تغييرات جذرية في منظومة الامم المتحدة بما يكفل حفظ السلام والامن وحماية حقوق الانسان ما تتعرض له من انتهاكات داعيا الى تبني الاتحاد البرلماني الدولي كل ما يمكن ان يؤدي الى تعزيز القيم والمفاهيم التي تساعد على ارساء قواعد وسلام ونظام امن جماعي عالمي يرتكز على تعزيز الوئام بين الاديان والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة.

الى ذلك اكد عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الى الاجتماع الـ 126 للاتحاد البرلماني الدولي د.عادل الدمخي ان الحكم الرشيد لن يتحقق مما لم يكن هناك نظام سياسي مشروع يرتكز على مشاركة شعبية واسعة.

وأضاف في مداخلة في اجتماع اللجنة الأولى الدائمة «السلم والامن الدوليين» حول تعزيز ممارسة الحكم الرشيد كوسيلة لدفع عجلة السلم والامن واستخلاص العبر من الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقال ان الحكم الرشيد هو المطلب الاساسي الذي تسعى كبرلمانيين الى تحقيقه بكل ما نملك من ادوات وطرق دستورية وقانونية مع يقيننا بان الحكم الرشيد لن يتحقق دون وجود نظام سياسي مشروع مبني على انتخابات حرة نزيهة ومشاركة شعبية واسعة.

واضاف ان تحقيق الحكم الرشيد يتطلب تعزيز قيم الشفافية ومحاربة الفساد وتوفير كل البيانات والمعلومات ووجود انظمة ادارية ومالية تقوم بوضع الرؤى والسياسات لسلطة تنفيذية تقدم الخدمات وتنهض بالتنمية وتسأل عنها وتحقيق نزاهة القضاء واستقلاليته وحياديته وشدد على ان الشعوب هي صاحبة الحق في تحديد مصيرها بناء على خصائص امتها الثقافية.

وذكر ان استعراض الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يتطلب تناول الصراع العربي- الاسرائيلي في اشارة الى ما عانته منطقتنا منذ زمن من ويلات الحروب يأتي في مقدمتها الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية.

وقال واليوم يقف العالم بأجمعه عاجزا عن ايجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع في هذه المنطقة ووقف الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للامن والسلم الدوليين.

وتطرق الى الوضع في سورية مبينا ان «ما يحدث للشعب السوري اليوم من قمع ووحشية لا يعرف لها نظير يأتي في وقت يطالب فيه هذا الشعب بكرامته وحريته وان ينظر العالم الى عدالة مطالبه».

واشار الدمخي الى ان من اهم العوامل التي ساهمت في قيام ثورات الربيع العربي والمطالبات الشعبية التغيير الكبير في حياة شعوب المنطقة لاسيما لدى فئة الشباب وما لها من تطلعات وطموحات وذلك نتيجة لثورات التكنولوجيا وتقنية المعلومات وتوافر الاتصالات السريعة والاعلام المفتوح، كل ذلك ساهم وبشكل رئيسي في التأثير بسرعة احداث التغيير.

واوضح ان غياب الديموقراطية والاصلاحات الحكومية والمشاركة الشعبية اضافة الى تفشي الفقر والفساد المالي لا شك كانت من اكثر العوامل المسببة لانفجار الثورات وحدوث تغيير سريع.

وقال ان ديننا الاسلامي يدعو الى ان اساس الحكم هو الشورى والتشاور بين الحاكم والمحكوم وحفظ كرامة الجنس البشري وتحقيق العدل في الحكم والمساواة بين افراد المجتمع في الحقوق والواجبات.

وتطرق الى ما تتمتع به الكويت بصفتها جزءا من منطقة الشرق الاوسط من ديموقراطية حيث صدر دستور البلاد عام 1962 وكان صدوره بمنزلة وثيقة البناء لمجتمع عصري وحديث يرتكز على اسس ديموقراطية اساسها المشاركة الشعبية الفاعلة حيث السيادة للامة كمصدر للسلطات جميعا ونعزز فيه مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والحرص على ضرورة التعاون بينها.

واضاف ان التنمية في الكويت ارتبطت بتطبيق الديموقراطية وتعطلت عندما كانت هناك محاولات للالتفاف على العمل بالدستور ومحاولة تعطيله.

وقال الدمخي ان منطقة الشرق الاوسط تعيش اليوم مرحلة جديدة تشهد فيها تحولات جذرية في الكثير من انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واصبحت شعوب المنطقة في سباق مع الزمن لاتخاذ القرار المناسب نحو بناء الدولة الحديثة القادمة على الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وسيادة دولة القانون وان يكون الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة.

واشار الى ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وما شهدته من حراك شبابي كان يبحث عن الحرية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية مبينا ان ما يحدث اليوم في سورية يدل على ان الشرق الاوسط مقبل على مرحلة جديدة عنوانها «الحكم الرشيد غايتنا».

من جانب آخر شدد عضو الشعبة البرلمانية الكويتية النائب فلاح الصواغ على اهمية القرار المتعلق بشأن الاسهام البرلماني الدولي في مساندة جهود الامم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجهودات الدولية الاخرى لوقف اراقة الدماء والقتل في سورية وطرح مبادرة برلمانية دولية ترتكز على احترام القانون الدولي والقانون الانساني.

وقال الصواغ ان وقف سفك الدماء الذي يتعرض له الشعب السوري الشقيق اصبح امرا ضروريا وملحا سيما بعد ان رأى العالم القتل والتنكيل على يد طاغية الشام واعوانه، مشيرا الى ان هناك تفهما من برلمانيي العالم لما يحدث من مجازر ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم بحق الابرياء العزل. واشاد الصواغ بالدول العربية والاسلامية والدولية التي تتبنى مواقف داعمة للشعب السوري ومقاومته للمجرمين وسعيه نحو الحرية والسلام الذي حرم منه على يد زمرة طاغية تسفك الدماء ليل نهار لا يردعها دين ولا اخلاق ولا اعراف.

● عايض البرازي - موفد مجلس الأمة - أوغندا (كمبالا)

ذياب يقترح قانوناً لمكافحة الأغذية الفاسدة وتغليظ العقوبة على المتاجرين بها

مناور ذياب

تقدم النائب مناور ذياب العازمي باقتراح بقانون بشأن مكافحة الاغذية الفاسدة وتغليظ عقوبتها بتعديل بعض مواد القانون رقم 5 لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت والقانون رقم 17 لسنة 1950 باصدار قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية ونصت التعديلات لتصل العقوبات الى السجن مدة تصل الى 10 سنوات وزيادة الغرامة الى مليون دينار وغلق المنشأة التجارية ومنح مفتشي البلدية الضبطية القضائية.

وفيما يلي نص الاقتراح:

مادة اولى

تضاف مادة جديدة برقم 34 مكرر الى القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار اليه يكون نصها الآتي:

مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد منصوص عليها في قانون آخر واستثناء من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة 34 من هذا القانون:

أ- يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على 15 الف دينار كل من تصرف في مواد غذائية متحفظ عليها قبل التصريح بتداولها من البلدية، اذ ثبتت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي او مطابقتها للمواصفات، وفي حال العود تضاعف الغرامة، ويجوز الحكم بالغلق المؤقت وسحب الترخيص التجاري لمدة معينة او بصورة نهائية.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد على 5 سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن 100 الف دينار ولا تزيد على 250 الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين، اذا كانت المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي او غير مطابقة للمواصفات، ويجب الحكم بالغلق لمدة لا تقل عن سنة وسحب الترخيص التجاري لمدة مماثلة ونشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المخالف، وفي حالة العود فضلا عن العقوبات المقررة يحكم بالغلق وسحب الترخيص التجاري بصفة نهائية.

ب - يعاقب بحسب مدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد على 5 سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن 20 الف دينار ولا تزيد على 500 الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من تصرف في مواد غذائية مستوردة متحفظا عليها قبل التصريح بتداولها من البلدية، لو ثبتت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي او مطابقتها للمواصفات، ويجوز للمحكمة الحكم بالغلق المؤقت او سحب الترخيص التجاري لمدة معينة.

وتكون العقوبة مدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تزيد على 10 سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن 500 الف دينار ولا تزيد على مليون دينار اذا ثبت عدم صلاحية المواد الغذائية المستوردة للاستهلاك الآدمي او عدم مطابقتها للمواصفات، وفي هذه الحالة - فضلا عن العقوبات المقررة - يجب الحكم بالغلق النهائي وسحب الترخيص التجاري بصفة نهائية، وفي جميع حالات العقوبات السابقة يتم نشر الاحكام في جريدتين يوميتين على نفقة المخالف.

مادة ثانية

تضاف الى نص المادة 37 من القانون رقم 5 لسنة 2005 فقرة جديد بشأن الاغذية الفاسدة نصها الآتي: «لا يجوز التصالح مع المخالف فيما يتعلق بمخالفات الاغذية، ولا يجوز للمحكمة في حالة الادانة ان تحكم في الافعال المشار اليها في المادة 34، 34 مكرر بعقوبة تقل عن العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون، وعدم سريان احكام المادة 82 من قانون الجزاء في شأن وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح البناء والاغذية.

مادة ثالثة

استثناء من أحكام المادة التاسعة من القانون رقم 17 لسنة 1960 المشار اليه تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جرائم الاغذية.

وتكون للموظفين الذين يعينهم الوزير المختص لضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في المواد 12، 15، 26، 34، 34 مكرر من هذا القانون، صفة الضبطية القضائية، ولهم في سبيل تأدية اعمالهم حق دخول جميع الاماكن والمحال العامة لضبط المخالفة وتحرير المحاضر اللازمة واحالتها الى الجهة المختصة، ولهم ان يستعينوا بأفراد القوة العامة.

ولمدير عام البلدية او من يفوضه عند الضرورة ان يصدر قرارا بغلق المحال في الاحوال التي يمكن ان يحكم فيها بالغلق.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ احكام هذا القانون.

الطريجي: ما خطة «الداخلية» لمواجهة الازدحام المروري؟

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: نظرا لما يعانيه المجتمع الكويتي من مشكلة الازدحام المروري والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل هاجسا لكل قطاعات المجتمع وتسبب قلقا كبيرا لمرتادي الطرق، حيث أصبح الزحام المروري سمة غالبة طوال اليوم وليس مقصورا على ساعات الذروة، إضافة لازدياد عدد الحوادث المرورية التي تسببت في فقد الكثير من الأنفس البريئة غالبيتها من الشباب الواعد، فضلا عن الإصابات البليغة وكذلك الأضرار الاقتصادية الجسيمة، حيث قدرت منظمة الصحة العالمية تكلفة حوادث الطرق في الكويت بأكثر من 3٪ من الناتج المحلي.

لذا يرجى إفادتنا بالآتي:

1 - ما الخطة المرورية لمواجهة الازدحام المروري والحد من الحوادث والمخالفات المرورية؟

2 - ما الإجراءات الحالية والمستقبلية لمعالجة المشكلة المرورية بأبعادها الثلاثة: ازدحام - حوادث - ومخالفات؟

3 - ما الأعداد المسجلة لدى الإدارة العامة للمرور خلال الأعوام 2009 - 2010 - 2011 لكل مما يلي:

- المركبات بأنواعها.
- رخص سوق (عامة - خاصة).
- المخالفات المرورية.
- الحوادث المرورية.
- الوفيات - الإصابات البليغة - الإصابات البسيطة.

4 - ما قيمة المبالغ المتراكمة للمخالفات المرورية والتي لم يتم تحصيلها حتى نهاية عام 2011.؟

5 - ما الأحكام المرورية التي لم تنفذ حتى نهاية عام 2011؟

6 - ما سبب عدم إسناد تخطيط الحوادث المرورية البسيطة لشركات التأمين وما المعوقات التي تحول دون ذلك؟

7 - هل هناك توعية مرورية تقوم بها الإدارة العامة للمرور لعموم مرتادي الطرق، وهل هناك خطة سنوية محددة بإجراءات وفترات زمنية معينة مع جهات إعلامية لتنفيذ هذه التوعية؟

8 - ما دور المجلس الأعلى للمرور في معالجة المشكلة المرورية.

النملان: هل توجد مخالفات بقسم التعقيم في «العدان»؟

سالم النملان

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزير الصحة د.علي العبيدي جاء فيه: حذرت إدارة منع العدوى في وزارة الصحة من وجود مخالفات عديدة بقسم التعقيم بمستشفى العدان، خاصة مع تكرار تعطل الأجهزة. وجاء في تقرير حصلت «الأنباء» على نسخة منه إن غرفة جهاز تعقيم الايثلين وأكسيد تفتقر الى النظافة، كما أن نظام التكييف في الغرفة سيئ جدا، علما أنه من متطلبات تصميم الغرفة توفير نظام جيد للتكييف ومنطقة باردة، وذلك في إطار الاجراءات الأمنية تحسبا لحدوث أي تسرب من الممكن أن يحدث في الجهاز. كما لاحظ التقرير عدم سلامة دورة التعقيم في بعض الاجهزة، فضلا عن عدم توافر الاحبار في معظمها الخاصة بمؤشرات الحرارة، موصيا في الوقت نفسه القسم بتلافي جميع السلبيات السابقة وتكليف فني مدرب للتعامل مع الأجهزة ومتابعة القراءات والبيانات. وفجر التقرير قنبلة من العيار الثقيل وهي ان هناك انخفاضا في مستوى ضغط البخار في أجهزة التعقيم، مما يؤكد ما جاء في التقرير على أهمية إعادة تأهيل القسم ليتسنى العمل على توفير تمديدات مياه وبخار على درجة عالية من الكفاءة.

لذا يرجى تزويدنا بالآتي:

1 - ما مدى صحة هذا الخبر؟ وهل لديكم علم بهذه الواقعة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، يرجى إفادتي عما تم اتخاذه من إجراءات من قبل وزارة الصحة بما أنها المسؤولة عن التفتيش المستمر على المستشفيات؟

2 - هل هناك أي ترتيبات خاصة في مستشفياتنا ومراكزنا الصحية للمراقبة المستمرة على هذه الاجهزة؟ وهل تم ذلك بقسم التعقيم بمستشفى العدان؟

3 - لماذا لم تقم وزارة الصحة بإنشاء ادارة عامة لمتابعة الاخطاء الطبية؟

4 - ما خطة الوزارة والاجراءات التي من المزمع اتخاذها نحو تطوير مستشفى العدان وتحديثه وتزويده بالكفاءات الطبية اللازمة؟ مع تزويدي بنسخة منها.

5 - هل هناك ميزانية معتمدة لتوفير هذه الأجهزة العامة، إذا كانت الاجابة بنعم، يرجى إفادتي بتاريخ اعتماد هذه الميزانية، وهل تم صرف هذه الميزانية؟ واذا كانت الاجابة بالنفي، ما الاسباب التي أدت الى عدم توفير هذه الاجهزة؟